

طولكرم : المطالبة بإشراك وسائل الإعلام في جهود مكافحة الفساد

طولكرم - «الأيام»: طالب مشاركون في ورشة عمل نظمها مركز حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس» في طولكرم، امس، بضرورة إشراك وسائل الإعلام في جهود مكافحة الفساد بحيث تخصص لها مبادرة وبحوث ومحفزات تربط بين برامج التنمية وتوافر بيئة حرة لتبادل المعلومات والتآزر، كون الإعلام أكبر حليف لأي جهة تسعى لمكافحة الفساد من خلال لعب دور الرقيب للإبلاغ عن السلوكيات الفاسدة التي تمارس.

وجاءت ورشة العمل التي نظمت في مخيم نور شمس تحت عنوان: دور الإعلام في تفعيل آليات الحكم الصالح، حضرها عدد كبير من الشباب المهتمين والمهتمات.

وافتح الورشة من المركز محمود عاصي متحدثاً حول المركز وأهدافه، مستعرضاً النشاطات التي ينفذها المركز في مختلف محافظات الضفة والتي تستهدف الشباب.

وقدم معين شديد ورقة عمل تناول بها دور وسائل الإعلام على صعيد نشر مبادئ الحكم الصالح و دورها الرقابي وكيفية توحيد الجهود الإعلامية من أجل نشر ثقافة النزاهة والشفافية بين المواطنين والمؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، وقال إن هناك عدة تسميات للحكم الصالح مثل «الحكم الخير» و«الحكم السليم»

و«الحكم الراشد» و«الحكم الرشيد» و«الإدارة الصالحة» أو «الإدارة الرشيدة» أو «الإدارة السليمة» وذلك من أجل تقادي الاصطدام مع أنظمة الحكم غير الديمقراطية في كثير من الدول.

وأضاف شديد: إن فتح النقاش الواسع بين الصحفيين والإعلاميين وحتى في أوساط المجتمع حول دور وسائل الإعلام في تفعيل آليات الحكم الصالح، بات يمثل حاجة ملحة وضرورية، لأنه من الواضح أن الإعلام المحلي يسير في اتجاهات لا بد من تعديلها وتصويبها على قاعدة الاحتكام للقوانين والأنظمة المعمول بها والتي تحدد بوضوح الدور الذي يجب أن تلعبه وسائل الإعلام في تقديم المعلومات والحقائق للجمهور باعتبارها تعمل من أجله وليس من أجل تضليله وخداعه.

وقال شديد: إن آليات المشاركة في ظل الحكم الصالح والتي تتوزع بين أنظمة حكم مركزية، وأخرى لا مركزية وثالثة تقوم على فصل السلطات أفقياً وعمودياً في المجتمع، وإذا لم يكن الحديث عن «حكم صالح» في ظل النظام المركزي، فإنه يمكن الحديث عن إدارة صالحة فقط في ظل النظام اللامركزي لا سيما النظام الذي يقضي باللامركزية الإدارية فقط، وبالتأكيد فإنه يمكن الحديث عن حكم صالح في ظل نظام حكم يقوم على فصل السلطات أو اللامركزية الإدارية والتشريعية والتنمية.

وقال: إن الدولة تكون في ظل الحكم

المركزي «دولة عليا» لها صلاحيات كثيرة، وكذلك الحال في ظل نظام يعطي لامركزية إدارية فقط لوحدات المجتمع الأخرى من هيئات محلية ومؤسسات مجتمع مدني. أما في نظام فصل السلطات فتكون الدولة «دولة دنيا» توزع مصادر القوة على هيئات ومؤسسات المجتمع، وتعمل فقط كهيئة تنسيق بين مختلف وحدات ومؤسسات المجتمع. وبناء على ذلك تختلف أنظمة المشاركة بين النظام اللامركزي الإداري، ونظام فصل السلطات. ففي النظام اللامركزي الإداري تكون المشاركة في مجال القرارات الإدارية فقط مما ينتج إدارة صالحة وليس حكماً صالحاً. أما في نظام فصل السلطات فتكون المشاركة في إنتاج الرؤى والاستراتيجيات والخطط التنموية، وكذلك في تنظيم توزيع العمل من أجل إنجازها، ومشاركة أيضاً في التنفيذ والمراقبة والتقييم، وينتج عن ذلك حكم صالح في كافة المجالات.

وفي نهاية اللقاء، اعتبر الحضور الفساد المالي إحدى المعضلات الكبرى التي تعيق إقامة الحكم الصالح. وطالبوا بضرورة نشر ثقافة الوعي بمبادئ وأهداف الحكم الصالح، وبضرورة عقد لقاءات إعلامية مفتوحة تجمع المسؤولين والمواطنين من أجل تعزيز الحكم الصالح. كما طالبوا بضرورة سن قوانين جديدة توفر البيئة الإعلامية الحرة للإعلاميين من أجل إعطائهم دور الرقيب والمحاسب داخل الدولة.